

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

التأويل وتعدد العاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد *

«لو جاءني الإله يحمل في يده اليمنى الحقيقة كلها، ويضع في يده اليسرى البحث الدائم عنها، وطلب مني أن أختار بينهما، لسجدت له خاشعا وقلت : مولاي أعطني البحث عنها، أما الحقيقة فأنت وحدك جدير بها» ليسينغ *

نحن في حاجة إلى التأويل، فالتأويل هو أصل القراءات ومبررها الأول والأخير. لذلك لا يجب النظر إليه بوصفه ترفا فكريا أو ضلالا أو خروجا عن سبيل مستقيم. إنه محاولة لاستعادة مناطق مجهولة داخل ذواتنا أفرزتها الممارسة الإنسانية لكنها ظلت مستعصية على التحديد المستند إلى الفهم النفعي للحياة. فهذه المناطق لا يمكن الإحاطة بها من خلال «حدود مألوفة»، كتلك التي نستعين بها من أجل تنظيم تجربة المعيش اليومي، فمداها أوسع من ذلك، وحجمها أعمق من أن يرد إلى تدبير شأن مرئي.

لذلك فإن الأحكام العامة، الأيديولوجية منها والدينية، لا تستطيع وحدها أن تقود إلى فهم «حقيقي» للذات الإنسانية؛ لأنها تنطلق من حقيقة نظرية عامة مسبقة استنادا إليها تتعاطى مع كل الحقائق السلوكية. وكل ما لا يستقيم داخلها مرفوض أو يثير حوله الريبة والشبهات. وعلى هذا الأساس، فإن التأويل، بوصفه محاولة لفهم الحياة من خلال حدود تحلل ولا تكتفي بتعيين ظواهر الأمور، يعد محاولة لزعة كل القناعات الموروثة التي تقود إلى الراحة النفسية والكسل الذهني.

* رئيس تحرير مجلة علامات - المغرب

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

وهذه السيرورات ليست سوى سياقات مضمرة داخل فعل التمثيل ذاته. ففكرة العماد (fondement) التي يشير إليها بورس في تعريف العلامة، تقتضي من التمثيل أن يكون جزئياً. وهذا الطابع الجزئي هو الذي يجعل العلامة كيانا مفتوحاً على إمكانات لا حد لها.

ذلك أن العماد هو زاوية نظر، أو طريقة تتم من خلالها عملية التمثيل «أو هو، بصيغة أخرى، صفة للموضوع بوصفه منتقى بهذه الطريقة لا بتلك» كما يقول بورس. فلا وجود بالمطلق لفعل تمثيلي قادر على احتواء كل ما يمكن أن تحيل إليه كلمة «شجرة» مثلاً من دلالات. وهو ما يعني أن الواقع أوسع وأغنى من أن تحتويه علامة محكمة، بطبيعتها، بالسياقات الضمنية أو الصريحة. فالمدرک العيني يحتاج، لكي ينتقل إلى عالم الوجود المفهومي (عالم الوجود اللساني المجرد بالأساس)، إلى عمليات تمثيلية متعددة. وذلك هو الأساس الذي يبرر القول بتعددية التأويل وتنوعه. استناداً إلى هذين النشاطين ستتحدد الوظيفة الرئيسة للعلامة. فمن باب تحصيل الحاصل القول: إن العلامة هي الأداة الوحيدة التي تمكنا من نقل التجربة الإنسانية من دائرة اللحظي والعرضي والمباشر إلى دائرة التوسط المفهومي. حينها، وحينها فقط، سيتحول الكون من حالة اللاعضوي والسديمي إلى الحالة التي يتم الكشف عنها من خلال الوحدات المميزة التي قد تبيح لنا الحديث عن الجوهر المتضمن في الوحدات المخصصة.

وبناء عليه، فإن العلامة، من حيث الوجود والاشتغال، ليست كيانا يقف عند حدود تعيين أشياء أو حالات في العالم الخارجي، بل هي في المقام الأول، نمط في تنظيم التجربة الإنسانية. فما يندرج ضمن العلامة بوصفها صيغة تنظيمية مرئية لمعطيات تجربة إنسانية لا تدرك إلا من خلال احتلالها لموقع ما داخل اللسان، وما يدخل ضمن دائرة المقولات الإدراكية (وهي المقولات الفينومينولوجية التي يعتبرها بورس أداة لتنظيم التجربة الإنسانية) بوصفها تشكل الروابط الأولية الأساس التي تجمع

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

فالتأويل (كما تدل على ذلك التسمية الخاصة بالحد الثالث في العلامة) هو حجر الزاوية في كل التعريفات الخاصة بالعلامة. بل إن الحضور الفعلي للعلامة في الكون ليس سوى محاولة لتنظيم التجربة الإنسانية من خلال حدود مفهومية تتحدد قيمتها الحقيقية في قدرتها على إثارة سلسلة من الإحالات التي قد لا تتوقف عند نقطة بعينها. ولهذه الفكرة علاقة بنشاطين :

- ما يعود إلى الإدراك وآلياته، فالتحول من الذات إلى ما يوجد خارجها يقتضي بناء حقل إدراكي يقود إلى استيعاب معطيات الكون في أفق مفهومته، والمفهمة هي تجاوز للمعطى الموضوعي وخروج عن طوعه. فالتعرف على ما يوجد خارج الذات المدركة يُعدُّ سيرورة افتراضية (abductif)، بلغة بورس، قائمة على معرفة سابقة، ولذلك يُتعامل معها بوصفها سيرورة غير منتجة لأفق معرفي جديد. فهذه السيرورة تربط بين الموضوع المدرك في اللحظة المخصوصة بمجمل النماذج العامة السابقة. فعندما نشاهد حصانا يتحرك من بعيد، فإننا نحفز الذاكرة إلى استحضار كل الخطاطات التي يمكن أن يدرج ضمنها هذا الحصان (إن كان الأمر يتعلق فعلا بحصان لا بحمار). وهذا معناه أننا ونحن نقترّب منه شيئاً فشيئاً، نستبعد كل الخطاطات التي لا يستقيم الحصان داخلها⁽¹⁾.

ولهذا فإننا نتعرف على ما يوجد خارجنا ونمنحه اسماً وصفة استناداً إلى معرفة سابقة، وهذه المعرفة هي التي تمنح الشيء موقعا مجردا داخل الذاكرة الجماعية منها والفردية. وبعبارة أخرى، فإن ميكانيزمات هذا الربط مستبطنة داخل الشخص الذي يقوم بالتعرف على ما يوجد خارجه. فعلى الرغم من أن العالم يقترح على الذات المدركة موضوعا أو واقعة مخصوصة، فإن ما يتسرب إلى الذهن هو فكرة مجردة عن هذا الموضوع.

- ولها علاقة ببناء العلامة ذاتها. فالعلامة تبنى ككيان ثلاثي قادر، من خلال آلياته الداخلية، على استيعاب معطيات التجربة الإنسانية عبر سيرورات متعددة (منها القياس، ومنها الاستنباط، ومنها الافتراض، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه).

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

أشكالا متعددة منها البرد والثلج والسحاب والبخار، كما يمكن أن يكون ساخنا أو فاترا أو شديد البرودة، بل قد يتلون بلون الكأس البلوري الذي يحتويه. وبعبارة أخرى، إننا نقوم بإحداث شروخ في المتصل غير الدال. والمتصل (continuum)، كما هو شائع عند الفلاسفة والسميائيين على حد سواء، مادة عمياء بكماء لا تدل، ولا يمكن أن تحيل إلى أي شيء آخر سوى ذاتها.

وعلى هذا الأساس، فإن التعريف الذي يقدمه بورس للعلامة لا يشكل سوى الوجه المرئي لتصور فلسفي يرى في التجربة الإنسانية كلها كيانا منظما من خلال مقولات محدودة العدد والمضمون، وهي أدواتنا الرئيسية في إدراك الكون والذات وإنتاج المعرفة وتداولها. فلا حدود تفصل في واقع الأمر في تشكل الظواهر بين تجليها من خلال المرئي أو انتمائها إلى المستتر، بين وجودها كإمكان، وبين تحققها في نسخة مخصوصة. فكل ما يؤثر هذا الكون ويمنحه شكلا يجب التعامل معه بوصفه وحدة تامة استنادا إلى مبدأ الامتداد الذي يحكم الكون كله. ومع ذلك فإن التنظيم المفهومي للتجربة الإنسانية يقتضي منا الفصل بين المستويات والمظاهر والمجالات، ويحتم علينا أيضا التمييز بين الأشكال التي يحضر من خلالها الوجود في الذهن. إلا أن هذا الأمر لا يشكل، في نهاية المطاف، سوى اللحظة الأولى التي تقودنا إلى تلمس البدايات المؤسسة للدلالة. فالتعرف على العالم الخارجي لا يشكل سوى الحد الأدنى الدلالي الضروري للخروج من الذات وتمييزها مما يحيط بها. إن الأمر شبيه بـ«الإحساس» (le sentir)، فالإحساس، كما نظرت إليه سميائيات الأهواء وحددت فواصله ودقائقه، يقع في مستوى سابق على ظهور الدلالة، أي سابق على أي تمفصل سميائي، ولا يشكل، تبعا لذلك، سوى الحد الأدنى لوجود الكينونة، فهل «تشكل صرخة الخارج من بطن أمه تعبيرا عن التحرر من قيود الرحم، أو هي اختناق السمكة خارج الماء»^(٢).

وهي حالة يمكن إسقاطها على اللغة ذاتها. ففي عالم تكتفي فيه اللغة بتقديم

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

بين مكونات التجربة الإنسانية من خلال أبعادها الثلاث : الإمكان والوجود الفعلي، والقانون، لتحويلها إلى كيان يُعقل من خلال القانون والضرورة والفكر، يعود إلى المبدأ نفسه: التخلص من المعطيات الحسية بوصفها كيانات جوفاء لا يمكن أن تنتج معرفة، لكي تُصب داخل قوالب الوجود المفهومي.

وعلى هذا الأساس، إذا كان التوسط (الأشكال الرمزية على حد تعبير كاسيرير)، هو المبدأ المركزي في إدراك العلاقة بين الذات وما يوجد خارجها، فإن المؤول (العنصر الثالث داخل العلامة، ما يشبه المدلول في تصور سوسير) هو المصفاة التي يتم عبرها تسريب الصور المفهومية المتنوعة التي تتجلى من خلالها موجودات الكون «الواقعية منها والمتخيلة، أو القابلة للتخيل أو غير القابلة للتخيل على الإطلاق» كما كان يحلو لبورس أن يقول.

من هنا يمكن القول: إن أوليات الإدراك (انفصال الذات عن محيطها واستيعابها كحقائق مجردة) هي ذاتها أوليات اشتغال الحالات التي تقودنا إلى إنتاج المعاني وتداولها بوصفها صيغا رمزية تحضر من خلالها الحقائق الموضوعية على شكل كيانات مفهومية. فالإدراك في أصله البدئي معرفة قائمة على سلسلة من الافتراضات التي تستند إلى معرفة سابقة من أجل إنتاج معرفة أخرى، دون أن يعني ذلك أن هذه المعرفة الجديدة هي بالضرورة معرفة صحيحة. وهو المبدأ نفسه الذي يقوم عليه التدليل، فالتدليل سيرورة تقود إلى تنظيم هذه العوالم الخارجية من أجل استيعابها داخل أنساق بعينها ستكون هي المدخل إلى إنتاج الدلالات وتداولها. وهذه الأنساق لا تحتكم إلى أية مرجعية أخرى غير قوانينها الداخلية.

ويستند هذا الأمر إلى قاعدة ذهبية في تاريخ المعنى وإنتاجه. فالمعنى، وفق هذه القاعدة، هو حصيلة فعل تمييزي (أن تسمى معناه أن تفصل هذا الأمر عن ذاك). فمن أجل إنتاج معنى علينا أن نميز داخل المتصل بين وحدات مضمونية وفق سلم قيمي بعينه، فالماء الذي يتحدد من حيث التكون العضوي في الصيغة ٢٠ h سيتخذ

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

الذات عناء رحلة العذاب عن معنى كلي. إنها على العكس من ذلك بداية العذاب وأصله الأول، فهي من خلال سلسلة التمثيلات المتتالية تولد سيرورة تدليلية بالغة الفنى والتنوع. فكل الإحالات ممكنة انطلاقاً من فعل التمثيل الأول، أي الفعل الذي يضع الماثول ضمن حركة تدليلية تستند إلى المؤول بوصفه العنصر الحاسم في وجود الدلالة وتداولها؛ لأنه عنصر التوسط والقانون الذي تدرك وفقه الأشياء استقبالا. فإذا كنا نتوقف عادة عند نقطة بعينها، فهذا التوقف لا يشكل حداً نهائياً، بل يستجيب فقط لضرورات نفعية، ولن يكون أبداً إحساساً بأن الرحلة قد وصلت إلى نهايتها.

استناداً إلى هذه الملاحظات، فإن فكرة التأويل اللامتناهي التي ترد باستمرار في سميات بورس، وهي فكرة بالغة الأهمية في فهم الطريقة التي يتصور بها بورس إنتاج الدلالة، مستمدة من نظرية المقولات ذاتها. فالثالثية tiercéité هي مقولة القانون الذي يحد من غلواء المحسوس، ويرد التجربة في تناورها وتعددها إلى ضرب من الوحدة. إنها تشير من جهة إلى القانون الذي تتم وفقه استعادة العناصر المنتمية إلى التحقق الملموس، وهي أيضاً الأساس الذي نستند إليه من أجل فتح التجربة الإنسانية على إمكانات دلالية لا حصر لها ولا عد من جهة ثانية. فعندما تتخلص التجربة من إكراهات المحسوس وتتخذ صيغة مفهومية، فإنها تغتنى بالإحالات الرمزية التي لا تتقيد بفكرة الإحالة الضرورية على مرجع بعينه، لتكتفي بخلق أنساقها المرجعية الخاصة بها، ومن هنا جاءت فكرة الإحالات اللامتناهية.

«إن اللامتناهي هو الذي لا يملك حدوداً»^(٢)، ولأنه كذلك فإنه يستعصي على كل تحديد مسبق، فأينما وليت وجهك تراءى لك العالم كونا ممتداً بلا نهاية ولا حدود. واستناداً إلى هذه الفكرة لا يمكن لسلسلة الإحالات المتولدة من عملية التمثيل التي تقوم بها العلامة في حالتها البدئية أن تتوقف عند حد بعينه. فلا يمكن قطعاً تصور إحالة تكتفي بإنتاج ما يعيننا على تعيين شيء مفرد في العالم الخارجي بعيداً عن

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

وصف موضوعي ومحاييد للعالم والحالات الإنسانية لن نكون في حاجة إلى دراسة المعنى أو التساؤل عن كنهه وسيرورة تشكله، فالأشياء والحالات ستكون حينها متساوية من حيث التأثير، ومن حيث التجلي، ومن حيث الحجم الدلالي. والحال أن الأمر لا يمكن أن يكون كذلك. إن دراسة المعنى أمر ممكن لأن الكلمات لا تعين مرجعا فحسب، بل تسقط دلالات تتجاوز الوصف المحايد للوقائع. فهناك مناطق داخل الكينونة الإنسانية تصنف ضمن النفعي والمباشر، وهناك مناطق أخرى خاصة بالمتعة واللذة تتجاوز النفعي وتزدريه. وهذه المناطق هي وحدها التي تجعل الكون الإنساني كونا دالا من خلال حدود الرمز، لا من خلال التعيين اللحظي. فكل ما هو مدرج في تفاصيلها يدخل ضمن دائرة التحليل السميائي. فالسلوك السميائي يحصر المعنى حاجة إضافية لا تعبير جاف عن لحظة تعيين بدئية. إنه لا يقف عند حدود التعرف الحسي (ما تنتجه الحواس وما يأتي من خلالها)، بل ينتج ممارسات لا تدرك إلا من خلال نص الثقافة. فالعالم الغفل الوحيد البعد والاتجاه غير الخاضع لأية مفصلة، لا يمكن أن ينتج علامات، ولن يكون مهذا لأية سيرورة دلالية.

وذاك هو الأساس الذي استند إليه بورس في صياغة تعريفه للعلامة. فالعلامة، تضع للتداول ثلاثة عناصر : أول (ماثول) يحيل إلى ثان (موضوع) عبر ثالث (مؤول) هو نفسه سيتحول إلى نقطة تثبتق منها سلسلة من الإحالات الدلالية الجديدة. بل قد يكون الأمر أعمق من ذلك، فقد لا تنتهي سلسلة الإحالات هذه، نظريا على الأقل، عند نقطة بعينها، فهي لن تكتفي بإنتاج مدلول تتعرف عليه الذات المؤولة، بل تتحول إلى ذريعة للإحالة إلى كل المدلولات الممكنة. فكل إحالة تستدعي إحالة إضافية، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. وهذا أمر طبيعي فالفكر بطبيعته ناقص؛ لأنه «يحتوي على الضمني والمفترض» على حد تعبير بورس. إن العلامة، وفق هذا التصور، لا تنتج دلالة أحادية مكتفية بذاتها يمكن أن تجنب

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

وهكذا، فبمجرد أن نخرج من دائرة المعطيات الحسية، ونلج عالم التجريد، أي عالم المفهمة، نتخلص حركية الإحالات من إكراهات المعطيات الغفل وتصبح حرة في تشييد عوالم دلالية لا متناهية تكون قادرة على استيعاب كل الأوجه الممكنة للحالات التي تصفها اللغة، أو تشير إليها الوقائع الأخرى من خلال هذا التسنين أو ذلك. وعوض أن يكون هذا الترابط مرادفا لحركة تعيينية ممتدة في أشياء تُعتبر نقطة نهائية لفعل العلامة : «هذه الكلمة تدل على هذه الواقعة هنا والآن فحسب»، فإنها تحول، وتتحوّل عبرها «الأشياء» إلى علامات تقوم، وفق شروط الإحالة الأولى، نفسها بخلق سلسلة من الإحالات داخل الدائرة الخاصة التي تحتوي العنصر مصدر التبدّل. وهكذا، فكل عنصر من عناصر العلامة قابل لأن يتحوّل إلى علامة، أي إلى عنصر استقطاب دلالي تنبثق منه مسارات متنوعة في الإحالة والتبدّل، «فالعالم الذي تحيل إليه العلامات عالم يتشكل ويتحلل داخل نسيج السميوز» على حد تعبير إليزيو فيرون⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى فإن الأشياء تفقد هويتها الأصلية (المادية) عندما تتدرج ضمن العالم الإنساني. فرمزية الأشياء وإحالاتها الإيحائية مستمدة من موقعها داخل الدائرة الإنسانية، فقد تعلم الإنسان كيف يودع جزءا من نفسه داخل الأشياء ويحولها إلى مستودع لدلالات وقيم رمزية تتمتع بقدر كبير من الرهبة والتقديس. وهكذا من المؤكد أن يقود التخلص من مقتضيات حالة التعيين الأولى، التي يطلق عليها بورس «المؤول المباشر»، إلى انزلاقات دلالية لا حد لها. فبإمكان السميوز (سيرورة إنتاج الدلالات) أن تتطور في كل الاتجاهات فاتحة بذلك الباب واسعا أمام أشكال تأويلية بالغة التنوع. فالانفلات من ربة التعيين معناه الانفلات من الحاجات النفعية التي تحد من حركية التأويل. فعلى سبيل المثال : ما دلالة الشجرة الواردة في النص القرآني «لا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين» خارج حدود أنها تدل على نبات ضخّم له جذور ممتدة في عمق الأرض وأغصان صاعدة

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

إحساءات السلوك الإنساني المتنوعة. فالعالم الذي تحيل إليه العلامة يُستوعب داخل سيرورة تدليلية تحيل إلى أكوان تأويلية بالغة التنوع. فعندما تتخلص العلامة من لحظة التعيين الأولى، تسج لنفسها شبكة من الانزياحات الدلالية التي لا يمكن التحكم في انتشارها.

وهذا بالتحديد ما يفتح باب التساؤلات حول القيمة الحقيقية التي يمكن أن نعطيها لهذا التوالد الدلالي اللامتناهي : هل هو توالد لا متناه لا يحتكم سوى لقوانينه الداخلية، ومن ثمَّ فهو متحرر من كل القيود التي تفرضها عادة قصدية الباث (المؤلف) ؟ أو أنه في حركيته ونموه المطردين لا يمكن أن ينفلت من الغايات الضمنية التي يفترضها بناء نص محدود في الزمان وفي المكان ؟

إن الترابط الجدلي بين أداة التمثيل وبين ما يوجد خارجها هو المفتاح الرئيس لفهم نمط إنتاج الدلالة وفهم آليات الحركة التأويلية الناتجة عن تصور سيرورة تدليلية يُعدها بورس، في أكثر من موضع في كتاباته، غير قابلة للانكفاء على نفسها، وغير محصورة في رقم دلالي بعينه. فالأول يحيل إلى الثاني عبر الثالث، وهذا الثالث يحيل من جديد إلى ثان عبر ثالث جديد إلى ما لانهاية. ف « نحن لا نستطيع أبدا معرفة الشيء في ذاته، إننا نعرف فقط العلامة التي هي دليل عليه، والعلامة على هذا الأساس كيان فضفاض في علاقتها بمؤولها، وهذا المؤول هو ما يحددها»⁽⁴⁾. وهذا أمر طبيعي، ف «موضوع العلامة لا يمكن أن يكون إلا علامة أخرى. والسبب في ذلك أن العلامة لا يمكن أن تكون موضوعا لنفسها، إنها علامة لموضوعها من خلال بعض مظاهره»⁽⁵⁾.

واستنادا إلى هذا، فإن التأويل لا يكثرث لما يقدمه النص بشكل مباشر، إنه يستمد غاياته وسيروراته من السياقات المفترضة فقط من خلال هذا التحقق المخصوص، وبما أن السياقات يمكن أن تمتد في كل الاتجاهات، فإن التأويل سيكون لا متناهيًا، ويمكنه أن يحيل إلى كل القيم الدلالية الممكنة.

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

إنتاج لمعرفة جديدة مصدرها الحصييلة المترتبة عن حالات التشخيص الفني. فأى انزياح عن التحديدات المفهومية العامة ذات الطابع التصنيفي المنفصل عن أي سياق (الخير والشر والصدق والأمانة والكذب) سيقودنا إلى التحول إلى الحدود التصويرية التي لا تحتاج إلى إكراهات المنطق وآلياته، بل تستدعي عوالم «المحتمل». والمحتمل، كما هو معروف لا يستند إلى تحديدات عقلية، بل يتسلل إلى الوجدان عبر الطاقة الانفعالية التي تثيرها وضعية ما.

من هنا فإن اعتراضنا لا يمس جوهر التأويل ولا ضرورته ولا نتائجها، بل يرتبط بـ «الدرجة»، أي الحد الذي يمكن أن تصل إليه الحركة التأويلية. وفي هذه الحالة فإن هذا الموقف سينقلنا من الحالات الموصوفة بـ «اللامتناهي» إلى ملكوت «التعددية». وبين هذين المفهومين هوة معرفية لا يمكن أبدا تخطيها بسهولة.

فاستنادا إلى مقولة التعدد التأويلي، ستتخذ الأمور منحى آخر، فإذا كنا لا نقبل بالقول إن حركية التمثيل يجب أن تقف عند حدود تعيين موضوعي ومحاييد لعالم الأشياء، فإننا لن نقبل أيضا بوجود فعل تمثيلي قد يؤدي إلى إسقاط المبادئ التي يستند إليها المنطق الإنساني في إصدار أحكامه. فالقول بلانهائية السياقات قد يقود إلى اللبس والغموض واللامعنى. فـ «التأويل ليس وليد بنية الذهن البشري، ولكنه وليد الواقع الذي تشيده السميوز»⁽⁹⁾.

فلكي لا تنقطع الصلة بين المعرفة التي تشير إليها العلامة في حالتها البدئية، وبين ما نحصل عليه في ختام الرحلة المفترضة من خلال فعل التأويل ذاته، لا بد من إيجاد قوة مضادة تحد من جبروت التأويل وتوقف حركيته عند نقطة بعينها. فإقامة علاقة بين الماثول والموضوع الذي يحيل إليه يشترط إيقاف الإحالات لتبين الوجهة التي يمكن أن يقود إليها مسار تأويلي ما. ذلك أن الانتقال من إحالة إلى أخرى يجب أن يكسب العلامة تحديدات دلالية أكثر اتساعا، لا أن يقود إلى قطع كل صلة بما تقدمه العلامة في بداية التمثيل.

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

إلى السماء ؟ فإذا تركنا جانباً الحكمة الإلهية التي لا يمكن أن ندركها من خلال الثقافة الأرضية، فإن الشجرة يمكن أن تكون منطلقاً لتحديد عدد هائل من الدلالات التي نستحضر من خلالها سياقات ثقافية بالغة التباين.

وفي هذه الحالة يُفترض أن تكون حركية التأويل غير محددة بغاية بعينها. فـ«المؤول الحيوي» كما يسميه بورس يطلق العنان للدلالة لتتطور وفق حاجات جديدة غير خاضعة لمنطق حاجاتنا الأولية. فالعلامة بمجرد ما تتخلص من محفل التلفظ تسلم نفسها لمناحتها الأصلية، كما يقول دريدا، فما يطلق العنان للدلالة هو ذاته ما يجعل إيقافها أمراً مستحيلاً^(٧).

استناداً إلى هذه الحركية التأويلية ستكون كل السياقات ممكنة، فلا أحد يستطيع في هذه الحالة أن يحدد حجم السياقات وعددها وامتدادها، فلانهائية الكون هي أيضاً مبرر للقول: إن كل سياق ينتج حقيقته حتى ولو تناقضت هذه الحقائق فيما بينها. فالأساس في التأويل ليس الحصول على دلالة بل التلذذ بسيرورة إنتاجها. وإذا كان الاعتراض على هذا التصور ممكناً من خلال استحضار كل القواعد التي يستند إليها الإنسان في التمييز بين الأشياء والحكم عليها، أي امتلاكه القدرة على إنتاج معرفة يمكن التأكد من صحتها أو زيفها، فإن رفضه بوصفه يمثل حالة مرضية في التعاطي مع النصوص والوقائع، أمر يخفي موقفاً ذا طبيعة أخرى. فالمرفوض هنا ليس فكرة « اللامتناهي » بل الحاجة إلى التأويل ذاته. فالتأويل في الأصل والغاية والاشتغال هو تمرد على قصدية الباث وخروج عن سلطته. وذلك أمر لا يمكن أن يقبل به محفل تعود على النظر إلى نفسه على أنه وحده المالك لسلطة التدليل وتحديد حجم المعاني واتجاهاتها^(٨). وسنعود إلى هذا الأمر في الفقرات الموالية.

إن الاعتراض على هذا التصور التأويلي، هو في الوقت ذاته تمسك بالتأويل وتأكيد لضرورته بوصفه الشرط الأساس لكل قراءة مبدعة. فالتأويل في جميع السياقات

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

وهذه اللحظة لا تفسرها سوى فكرة الامتداد : تداخل كل العناصر المؤتثة للكون. فمن هذا الفعل تنبثق علامات جديدة تقود إلى موته ليبعث من جديد من خلال قاعدة سلوكية. وهكذا دواليك إلى ما لانهاية، ف« العلامة، في تصور بورس، تولد وتتمو وتموت في الأشياء»^(١٢).

فهل معنى هذا أن الفعل التأويلي النهائي سينتهي إلى وضع حد لكل سيرورة تأويلية ؟ أو معناه أنه سيقودنا إلى الإمساك بمدلول نهائي تنتهي عنده كل الدلالات؟ إن الأمر كذلك، ولكن في حالة واحدة، وهي تلك التي ننظر فيها إلى مفهوم «النهائية» من زاوية كرونولوجية، حينها لن تسقط وظيفة المؤول النهائي فحسب (وهي وظيفة تنظيمية)، بل سيوضع البناء النظري البورسي أيضا موضع تساؤل. وهذا أمر غير وارد في جميع القراءات، فالقول بإنتاج دلالة نهائية منفصلة كلية من إرادة الذات المؤولة أمر مناف لطبيعة المعنى، ولن يؤدي إلا إلى قتل حركية التأويل ذاتها.

ولهذا لا بد من النظر إلى الأمور من زاوية أخرى تستبعد، أولاً وبالضرورة، البعد الزمني عن «النهائية»، كما هي مثبتة في تراتبية التأويل في تصور بورس، وتتثبت في الوقت ذاته بضرورة التأويل ودوره في تغطية الحاجات الإنسانية غير المرئية من خلال الأبعاد النفعية. حينها ستكون النهائية مرتبطة بفكرة «المسار التديلي»، فكل مسار هو في حقيقة الأمر سياق مبني بغاية الاستجابة لحاجات دلالية بعينها. فما يدل داخل هذا السياق لا يدل، بالضرورة، في سياق آخر، أو قد يدل على شيء آخر بطريقة مغايرة. وليس غريباً أن يرى التقليد الفكري العربي القديم في التأويل «نقلا لظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»^(١٣)، فالانتقال من أصل أول إلى فروع مضمرة ليس ترفاً، بل هو حاجة حقيقية مودعة في الذات الإنسانية ذاتها، فلا يمكن تصور الوجود الإنساني من خلال بعد واحد.

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

وهذا ما يشكل المبادئ الأولية التي استند إليها بورس في تسييج الفعل التأويلي وحمايته من أي انزلاق من خلال إسقاط ما يسميه «الحاجات النفعية». وارتكازا على هذه المبادئ سيقودنا في رحلة ثانية معاكسة تثبت الدلالة في شكل قد تطمئن إليه الذات وتستريح من عناء اللهاث وراء معنى لا يستقر على حال.

وبناء عليه، فإن التأويل قد يكون في مطلق الحالات لانهائيا ولا يخضع لأي ضابط، إلا أن الممارسة الدلالية المخصصة تثبت أن السيموز منتهية؛ لأنها محكومة بسلسلة من الغايات التي تجعل من انسيابها الدائم أمرا مستحيلا. فالخطاب له إكراهاته وله قواعده التي تتحكم في نمو الدلالات وتناسلها، وتحدد لها الوجهة التي عليها أن تسلكها من أجل خلق كون منسجم. ويعبر إيكو عن فكرة «النهاية» هذه من خلال مجموعة من المفاهيم التحليلية من قبيل «الموسوعة» و«القاموس» و«الانتقاء السياقي» و«السيناريوهات البيئانية» و«الطوبيك» و«التناظر» و«القاموس الأساس»... إلخ⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس، لم يكن بورس، وهو التداولي الصارم، ليقبل بفكرة انتشار الدلالات في كل اتجاه دون ضابط ولا رقيب. فنحن نؤول دائما استنادا إلى ضغط الحاجات العملية. ولهذا فإن الرغبة في فتح الدلالة على اللامتاهي تصطدم بغائية السلوك الإنساني التي تقتضي التوقف في لحظة ما لالتقاط الأنفاس والنظر إلى الخلف، أي ما يسميه بالفعل التداولي الذي ينتجه السياق وتقبل به الذات المؤولة، وهو ما تشير إليه الصيغة الثالثة للمؤول الذي يشتغل بوصفه أداة ضبط وتنظيم الدلالات.

فالشكل النهائي للتأويل (المؤول النهائي) يقوم بإيقاف حركية التأويل ويوجهها نحو خلق حالة دلالية نهائية «بعد تطور كاف للفكر» كما يقول بورس. ف«السيموز في هروبها اللامتاهي من علامة إلى علامة، ومن توسط إلى توسط، تتوقف لحظة انصهارها في العادة، لحظتها تبدأ الحياة ويبدأ الفعل»⁽²⁾. وتلك لحظة من اللحظات التي تنصهر فيها القيم الدلالية ضمن ممارسة فعلية تقود إلى خلق «عادة سلوكية».

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

سياقي يتم من خلال تأليف جديد بين عناصر الواقعة ذاتها. وهذه الفرضية هي وحدها التي تبني السياق وتدمره في الآن نفسه، إلا أنها مرتبطة في كل الحالات بنقطة البدء بوصفها البؤرة التي تغذي مجمل الدلالات التي يتم الوصول إليها. فلا وجود لأي سياق ثابت، ولا وجود لأي دلالة مثبتة بشكل نهائي داخل صيغة كلية تحتوي على كل السياقات الممكنة، فما هو ثابت حقا هو نقطة البدء المفتوحة دائما على إمكانات قابلة للتجدد باستمرار. وهو تجدد تأتي به تحولات الثقافة والتاريخ. فكما أن الاستعارات تموت وتبلى، فإن التاريخ سيدرج السيرورات التأويلية ضمن الإرث التأويلي المشترك.

وهذا الترابط هو المبدأ الذي يسند المقولات الإدراكية ذاتها. فالأول مرتبط بالثاني بفضل وجود ثالث يبرر هذه العلاقة ويمنحها صحتها. إن الأول داخل السلسلة حر ولامتناه لأنه بداية ومنطلق وأصل، ومهمته هي فتح السلسلة لا غير، أما الثاني فيغلق هذه السلسلة، إلا أنه من خلال وظيفته تلك يقوم بإسقاط ثالث هو المبدأ المنظم لعناصر السلسلة كلها، إنه يحد من اعتبارات التحقق ويضخ في المحسوس دماء جديدة تمنحه حياة من طبيعة مفهومية. وبعبارة أخرى، إنه يأتي بالقاعدة (القانون) التي ستتم وفقها كل التطورات اللاحقة.

لذا فما هو أساس في السيرورة ليس طبيعة الدلالة ولا مادتها، بل القانون الذي سيحكمها استقبالا، وهو قانون يولد مع السياق ويموت معه. ويمكن أن نمثل لذلك من خلال الروابط الآتية: لنفرض أن الرقم «٥» هو الأول داخل سلسلة ما، فماذا سيكون الثاني؟ أي شيء، فالأول حر، ولهذا فإن الثاني قد يكون «١٠» وقد يكون «٦» أو «٨» أو ما شئت، ولكن بمجرد ما تتم عملية الانتقاء، فإن القاعدة التي سيتم وفقها إنجاز السيرورة في كليتها ستفرض إكراهاتها الخاصة^(١٦)، حينها ستتحقق السلسلة وفق قوانين بعينها لا يمكن أن تحيد عنها. وفي حالتنا إذا اخترنا كثن رقم ١٠، فإن القانون الذي سيتم بموجبه الانتقال من الأول إلى الثاني سيلتزم بإضافة ٥ في كل

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

فما يقدمه المؤول النهائي في نهاية السيرة ليس دلالة نهائية، بل نقطة نهائية داخل مسار تم انتقاؤه وفق فرضيات مسبقة خاصة بنمط وجود المعنى وطرق انتشاره في تضاعيف الواقعة. وهو ما يطلق عليه إيكو مثلاً «الانتقاء السياقي». فالاقتراب من النص يتم استناداً إلى سؤال سابق يساعدنا على إعادة بناء قصدية النص من خلال إسقاط علاقات افتراضية ليست معطاة مع التجلي الخطي للنص.

فإذا كانت الشجرة دالة في هذا السياق على الرابط بين السماء والأرض (الجذور الممتدة في التربة والأوراق التي تعانق السماء)، فإنها لن تكون كذلك في سياق يرى في المرأة شجرة حاملة لخيرات مثيرة لشهوة لا تقطع، أو دليلاً على ترابط أسري ممتد في عمق التاريخ، (شجرة النسب) .

وتلك هي الغاية النهائية من كل فعل تأويلي. فعوض أن تقودنا فرضية «الإحالات المتتالية» إلى الارتباط بنظرة تفكيكية تدعو إلى تبني رؤية تأويلية متحررة من قيود الختام، حيث يمكن أن يحيل أي شيء إلى أي شيء استناداً إلى لانهائية الفكر ذاته، فإننا نتبنى وجهة أخرى ترفض الإحالات التي تتم وفق خطية متتالية في الزمان، لتتبنى التطور اللولبي الذي يستعيد باستمرار نقطة البدء بوصفها الضامن الوحيد على خلق تواصل يتم وفق السياقات الخاصة لا وفق الانتشار السرطاني للدلالة على حد تعبير إيكو^(١٤). فأن تكون الشجرة دالة على الخصوبة الطبيعية أو دالة على عوالم الخيرات الجسدية أو على الإغراء الأثوي، أو دالة على النسب، فإنها تحتفظ في جميع هذه الحالات بنواة دلالية دائمة هي التي تبيح بعض السياقات وتغذيها، وترفض أخرى أو لا تحيل إليها إلا من باب العبث. «فالتواصل بين الكائنات البشرية ممكن لأن الكلمات تحيل على معنى واحد»^(١٥)، وبدون هذا المعنى لا يمكن أن يكون هناك تواصل على الإطلاق. فإذا كانت الكلمات تحيل إلى كل المعاني دون استثناء، فإنها لن تحيل في واقع الأمر إلى أي شيء.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن تصور معنى خارج فرضية مسبقة تقود إلى انتقاء

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

الأصل المفقود^(١٧).

والخلاصة أن العلامة، وفق هذا التصور، لا تكتفي بالإحالة إلى ما هو موجود في العالم الخارجي بل تبني عوالم دلالية مصدرها المخيال والتوهم والإسقاطات والاستيهامات. وهذا هو الشرط الأساس، بل قد يكون هو الشرط الوحيد، الذي يجعل العلامة أداة للانفلات من «الأنا» و«الهنأ» و«الآن». إن إكراهات اللحظة والحيز والضمير تنتفي عندما يتم التفكير في العلامة بوصفها أداة لتنظيم الفعل والحالات الانفعالية بعيدا عن إكراهات الإحالات المرجعية. حينها سيتخذ المضمون اتجاهات متعددة.

وذاك هو مفعول الثقافة ودورها في ضبط حدود المعطى الموسوعي العام الذي تحتكم إليه مجموعة بشرية ما، «فالثقافة تجزئ المضمون وتثبت في وحدات ثقافية تلك الأجزاء الواسعة من المضمون الذي تطلق عليه الإيديولوجيا، بالإضافة إلى الوحدات الأولية من قبيل الألوان وعلاقات القرابة، وأسماء الحيوانات وأجزاء الجسد والظواهر الطبيعية والقيم والأفكار. إن المواقع الإيديولوجية يتم توليدها من خلال تقابلات منضوية في سلسلات مركبية طويلة مبنينة وفق محاور بعينها. إن الطبيعة «الإيديولوجية» للإيديولوجيا تعود إلى هذه المناورة المخصوصة التي توهمنا أن الحقول الدلالية الجزئية تتميز بالثبات، ولا تضعها تبعا لذلك في إطار العلاقات العامة التي ينسجها النسق الدلالي الشامل»^(١٨).

فالاستقلالية عن مرجع ما تشير في هذا الباب إلى قدرة هذا المضمون على تنظيم وحداته وفق مبدأ المسارات التدليلية، لا وفق ما تحيل إليه المادة الدلالية في حالتها الففل. فلا وجود لمضامين مكتفية بذاتها، ولا يمكن تصور مضامين تكون خلاصة لإحالة كلية ونهائية. فالثقافة هي قواعد في تنظيم الوحدات المضمونية وطريقة في توزيعها. فما يتم الحصول عليه من خلال هذه السيرورة التدليلية أو تلك ليس مادة مضمونية مثبتة بشكل نهائي في صيغة تعبيرية ما، بل هو تحقق خاص ضمن تحقيقات

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

عملية انتقال : ٥ --- ١٠ --- ١٥ --- ٢٠. ولهذا فإن الأول في تصور بورس مجرد إمكان، أما الثاني فيشير إلى الوجود، الفعلي (التحقق)، في حين يشكل الثالث قانونا أو فكريا.

لهذا يمكن القول ببساطة: إن المعنى لا وجود له، هناك فقط مسارات، وكل مسار يُبنى انطلاقا من اختيار يقوم به القارئ، ولن يكون هذا الاختيار بالضرورة صحيحا. فالسميوز، شأنها في ذلك شأن الفكر عند بورس، فعل ناقص بالضرورة، إنها تحتوي، في لحظات الإحالة، على الضمني والمحتمل والكامن. ولهذا لا يمكن أن تكون تعيينا لمعنى مثبت في الواقعة بشكل نهائي. إنها، على العكس من ذلك، خزان من الدلالات لا ينتهي، فلا جدوى إذن من البحث عن المعنى خارج السيرورات.

استنادا إلى هذا التصور، فإن القراءة الجديدة للنصوص لا تفترض وجود معنى كلي يجب البحث عنه، فهذه حكاية لا أعتقد أن هناك من يؤمن بها حاليا، بل تنطلق من فرضية وجود مسارات أو سيرورات مرتبطة بالإمكانات التي تتألف وفقها وحدات المعنى في نسق بعينه. فالعلامة، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، هي أدواتنا في تنظيم التجربة الإنسانية وتحديد طرق مفصلتها وتآلف عناصرها. لذلك فهي لا تحتوي على معنى ثابت وقار، بل تجمع بين وحدات تعبيرية تحيل إلى مضمون هو نتاج ثقافة بعينها في استقلال عن أية إحالة مرجعية مباشرة. فالتطابق مع شيء ما في العالم الخارجي أو عدمه لا علاقة له بالمضمون الذي تقدمه العلامة. فـ«الغول» موجود بالقوة نفسها التي توجد بها البقرة، أو الحصان، أو أي حيوان آخر أثبتت التجربة الإنسانية أنه موجود. لذلك يمكن أن نصوغ عوالم تخيلية تلعب فيها الإحالات إلى الغول دورا رئيسا بوصفه دالا على سلوكات همجية أو وحشية، أو أية قيمة تجرد الإنسان من إنسانيته. فليس غريبا أن ترى بعض القراءات في أساطير أو حكايات بأكملها إحالات رمزية إلى حالات نفسية، أو تصورا رمزيا لحقائق موضوعية لم يبق منها سوى بعدها المجرد والعام، والأسطورة وحدها لها القدرة على استعادة هذا

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006

الواقع اليومي للناس، وهو واقع يعج بكل ما يمكن أن يحيل إليه الوجود الإنساني. فحاجات الإنسان لا تحددها النظريات المسبقة، وإنما يولدها التوغل في الزمان واكتشاف مناطق كانت إلى الأمس القريب مجهولة.

الحواشي

- قول أورده تودوروف في مقدمة كتابه : Poetique de la prose , éd seuil , collection point, 1978
- ١- انظر في هذا المجال : Umberto Eco : Le signe, éd Labor,1988,P 176
- ٢- A. J . Greimas, G . Fontanille : Sémiotique des passions, éd Seuil, 1991 , p 22
- ٣- أومبيرتو إيكو : التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة ، سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، 2000، ص 28
- ٤- Theresa Calvet de Magalhaes : Signe ou Symbole , Introduction à la théorie Sémiotique de C S Peirce, éd Louvain -la-Neuve, 1981 , p 162
- ٥- نفسه ص 162
- ٦- Eliseo Veron : La Semiosis et son monde , in Langages n 58 , p 71
- ٧- J. Derrida : De la grammatologie , éd Minuit1967, P72
- ٨- صرح عبد العزيز حمودة في قناة «اقرأ» أن التأويل التفكيكي للنصوص قد يؤدي إلى تدمير النص القرآني، ولذلك وجب رفضه، انظر كتابه الأخير، الخروج من التيه، سلسلة عالم المعرفة
- ٩- Umberto Eco : Les limites de l'interprétation, éd Grasset , 1990 p 382
- ١٠- Umberto Eco : Lector in Fabula éd Grasset, 1985
- ١١- Umberto Eco : Le signe, éd Labor,1988,P.205
- ١٢- G . Deledalle : Avertissement aux lecteurs de Peirce ,in Langages n 58 , p 26
- ١٣- لسان العرب، مادة أول.
- ١٤- أومبيرتو إيكو : التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ، مرجع مذکور ، ص 123
- ١٥- Ricoeur ; De l'interprétation , éd seuil , 1965,P33
- ١٦- David Savan La sémiotique de C S Peirce, Langages n 58 , p. 11
- ١٧- انظر على سبيل المثال ما يقدمه فراس السواح في كتاباته ومنها كتابه «لغز عشتار» دار علاء الدين، وإريش فروم في كتابه : « الحكايات والأساطير والأحلام»، ترجمة صلاح حاتم ، دار الحوار للنشر وتوزيع
- ١٨- Umberto Eco : Le signe, éd Labor , 1988 , p 131

التأويل وتعدد الحاجات الإنسانية

د. سعيد بنكراد

أخرى ممكنة لهذه المادة.

استناداً إلى هذا المبدأ، فإن المجموعات البشرية لا تتميز بانفرادها بمضامين تتفوق من خلالها على غيرها، وإنما تكمن في طريقة توزيعها للمضامين الكونية وتنظيمها. وهذا أمر بالغ الأهمية، فالعنصرية والشوفينية والكرهية وكل أمراض هذا العصر القبيح حقا هي وليدة الاعتقاد بوجود حقيقة يمتلكها هذا الطرف أو ذلك، وينظم على أساسها علاقاته بالآخرين.

إن الأمر لا يتعلق في واقع الأمر بنهائية تأويلية، وإنما بتعددية دلالية منبثقة من تنوع المناطق الإنسانية التي يغطيها التمثيل. ولهذا فهي ليست مبدأ خاصاً بالأكوان الدلالية المخصصة، وإنما تعد مبدأ يحكم قيم الحقيقة ذاتها. فيما أن كل مسار يخلق سياقه الخاص، أي حقيقته الخاصة، فإننا لا نستطيع تصور إحالة تكون قادرة على التعبير عن الحقيقة من خلال تمثيل واحد، «فالعناد صفة للموضوع بوصفه منتقى بطريقة خاصة» (بورس).

لذا ليست الحقيقة هي ما تحيل إليه السياقات المتولدة من التمثيل الأول، كما لا يمكن أن تكون مرتبطة بهذا السياق دون ذلك، إن الحقيقة هي الرحلة التحليلية التي تقودنا أثناء البحث إلى اكتشاف حقائق أخرى لم تكن متوقعة، فالتحليل لا يبحث عن حقيقة يعرفها، بل تستهويه رحلة البحث عن حقائق لا ترى.

وهذا ما يربع الأصوليين من كل الآفاق. فالاحتكام إلى آليات التأويل بوصفه ضرورة حياتية سيؤدي إلى العصف بسلسلة من السلطات التي تستمد وجودها من أحادية التعيين والمعنى الواحد. فحقائق النص أسرار لا يصل إليها إلا من يملك مفاتيح الحقيقة، والحقيقة ليست كما دلاليا، ولا توجد في النصوص، إنها مودعة في المؤول نفسه على شكل صفات لعل أهمها الإيمان بالحقيقة الأصلية التي يمكن عبرها أن نصل إلى كل الحقائق الأخرى. والحال أن الحياة لا تفسر بالأحكام القبلية، بل تختفي في صور بالغة الغنى والتنوع. لذلك فإن التأويل مرتبط بحاجات يفرزها

العلوم الإنسانية العدد 12 . صيف 2006



وتبيان طبيعتها وعلاقتها بالأنساق والممارسات المختلفة ، متأثرة في ذلك بما حدث في الغرب مع مفكري ما بعد البنيوية مثل ميشيل فوكو، وجاك دريدا، وفرانسوا ليوطار، وإيهاب حسن، وجياني فاتيمو، وهابرماس، وإدوارد سعيد، ومع باحثين أنثربولوجيين كالفرنسيين جيلبير دوران وجون غارسان والأمريكي كليفورد غيرتز .

ومع بداية هذا القرن أصبح الاهتمام في العالم العربي بالنقد الثقافي والدراسات الثقافية والدراسات ما بعد الكولونيالية يحظى باهتمام مميز وبارز . سواء من حيث توجه المجالات المتخصصة إلى نشر دراسات وأبحاث وترجمات تدرج في هذا الاتجاه ^(٢) ، أو جنوح بعض المعاجم العربية المتخصصة في المصطلحات والمفاهيم ^(٣) إلى إدراج النقد الثقافي والدراسات الثقافية ضمن موادها أو من حيث الكتب والمؤلفات التي تتبنى مقترحات الدراسات الثقافية وتعلن عن ذلك صراحة من خلال عناوينها . ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى أعمال ندوة المركز الثقافي العربي ^(٤) وكتابات الناقد العراقي عبد الله إبراهيم ^(٥) والكتاب الذي أصدره الناقد السعودي عبد الله الغدامي بعنوان النقد الثقافي ^(٦) وكذلك كتاب الشعرية والثقافة للناقد حسن البنا عز الدين، وكتاب سرد الآخر ^(٧) للناقد صلاح صالح ، فضلا عن الكتاب المهم : تمثيلات الآخر للناقد نادر كاسم، والذي نحاوره في هذه المقالة .